



pwc

# تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين في مجموعة الخليج للتأمين ش.م.ك.ع.

www.pwc.com

برايس وترهاوس كوبرز الشطي وشركاه  
برج الراجة 2، الصابان 23 و24  
شارع الشهداء، شرق، الكويت  
هاتف: +965 2227 5777، فاكس: +965 2227 5888

## تقرير حول تدقيق البيانات المالية المراجعة

### رأينا

برأينا أن البيانات المالية المراجعة تُظهر بصورة عادلة، ومن كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي المجموع لمجموعة الخليج للتأمين ش.م.ك.ع. ("الشركة الأم") وشركاتها التابعة (بشار إليهم معاً باسم "المجموعة") كما في 31 ديسمبر 2025 وأداءها المالي المجموع وتدفقاتها النقدية المجمعة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للتقارير المالية.

### قمنا بتدقيق ما يلي

- البيانات المالية المجمعة للمجموعة والتي تتألف مما يلي:
- بيان المركز المالي المجموع كما في 31 ديسمبر 2025.
- بيان الدخل المجموع للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- بيان الدخل الشامل المجموع للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- بيان التغيرات في حقوق الملكية المجموع للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- بيان التدفقات النقدية المجموع للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة، وتشمل معلومات السياسات المحاسبية ذات الأهمية النسبية والمعلومات التفسيرية الأخرى.

### أساس الرأي

لقد أجرينا عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير مبيّنة بالتفصيل ضمن قسم مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية المجمعة من هذا التقرير.

نعتمد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس لرأينا.

### الاستقلالية

نحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي الدولي للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولي للمحاسبين (قواعد مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولي للمحاسبين) ومتطلبات السلوك الأخلاقي المتعلقة بعملية التدقيق التي قمنا بها للبيانات المالية المجمعة في دولة الكويت. وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وقواعد مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولي للمحاسبين.

## منهجنا في التدقيق

### لمحة عامة

أمر التدقيق • تقييم الالتزام عن المطالبات المتكبدة - القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية وتعديل المخاطر الرئيسي

كجزء من تصميم عملية التدقيق الخاصة بنا، قمنا بتحديد الأهمية النسبية وقمنا بمخاطر التحريفات الجوهرية في البيانات المالية المجمعة، وعلى وجه الخصوص، فقد وضعنا في الحسبان الأحكام الشخصية التي قامت بها الإدارة، على سبيل المثال، ما يتعلق بالتقديرات المحاسبية الجوهرية التي تتضمن وضع افتراضات مع مراعاة الأحداث المستقبلية التي تعتبر غير مؤكدة بطبيعتها، وكما هو متبع في جميع عمليات التدقيق لدينا، تناولنا أيضاً مخاطر تجاوز الإدارة لأنظمة الرقابة الداخلية، بما في ذلك من بين أمور أخرى، النظر فيما إذا كان هناك دليل على التحيز بما يمثل أحد مخاطر التحريفات الجوهرية نتيجة الاحتيال.

### أمر التدقيق الرئيسي

#### تقييم الالتزام عن المطالبات المتكبدة - القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية وتعديل المخاطر

كما في 31 ديسمبر 2025، وكما هو موضح في الإيضاح 8، بلغت تقديرات القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية 412,133 ألف دينار كويتي (2024: 456,452 ألف دينار كويتي)، وبلغ تعديل المخاطر 39,426 ألف دينار كويتي (2024: 37,222 ألف دينار كويتي).

يُعد تقييم الالتزام عن المطالبات المتكبدة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 17 من المجالات الأساسية التي تتطلب من الإدارة أحكاماً تقديرية، إذ يستلزم استخدام أساليب إكثورية معقدة لتقدير التدفقات النقدية المتأخرة، ولا سيما التوقعات النهائية للمطالبات وأنماط تطور المطالبات. تُحسب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية استناداً إلى أفضل تقدير للتكلفة النهائية لجميع المطالبات المتكبدة التي لم تُسوّ في تاريخ التقرير، سواء كانت مُبلغ عنها أم لا، بالإضافة إلى تكاليف معالجة تلك المطالبات، وعلاوة على ذلك، يُطبق تعديل الخطر للمخاطر غير المالية على القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرّة ويعكس مقدار التعويض الذي تطلبه المجموعة لتحقل حالة عدم تأكد بشأن مبلغ وتوقيت تلك التدفقات الناتجة عن المخاطر غير المالية. وتستخدم المجموعة أحكاماً وافتراضات رئيسية عند اختيار الأسلوب المستخدم لتحديد تعديل الخطر للمخاطر غير المالية.

وقد صممنا نطاق التدقيق الذي قمنا به من أجل أداء ما يكفي من عمل لتتمكن من إبداء رأي حول البيانات المالية المجمعة ككل، أخذين في عين الاعتبار هيكل المجموعة والعمليات وأنظمة الرقابة المحاسبية والقطاع الذي تعمل فيه المجموعة.

### أمر التدقيق الرئيسية

أمر التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي تعد بحسب تقديرنا المهني الأكثر أهمية في عملية تدقيق البيانات المالية المجمعة للسنة الحالية، وقد تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقتنا على البيانات المالية المجمعة ككل، وتشكيل رأينا حولها، ونحن لا نبدى رأياً منفصلاً حول هذه الأمور.

### كيفية تناولنا لأمر التدقيق الرئيسية خلال التدقيق

لقد نفذنا الإجراءات التالية:

- فهمنا عملية الإدارة المتعلقة بتقييم المطالبات القائمة وقمنا بها.
- قمنا بكفاءة وقدرات وموضوعية خبراء الإدارة استناداً إلى مؤهلاتهم المهنية وخبراتهم، كما قمنا مدى استقلاليتهم.
- أجرينا اختبارات جوهرية، على أساس العينة، للمبالغ المسجلة للمطالبات المُبلغ عنها والمدفوعة، بما في ذلك مقارنة مبلغ المطالبات القائمة مع المستندات المصدرية المناسبة لتقييم مدى دقة تقدير احتياطات المطالبات القائمة.
- تحققنا من مدى اكتمال البيانات الأساسية المستخدمة كمداخل في التقييمات الإكثورية، واختبرنا، على أساس العينة، مدى دقة بيانات المطالبات الأساسية المستخدمة من قبل الإدارة في تقدير القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية وتعديل الخطر للمخاطر غير المالية من خلال مقارنة سجلاتها بالسجلات المحاسبية وغيرها.

قمنا بالاستعانة بخبرائنا الإكثوريين بهدف:

- تقييم المنهجية والافتراضات المتعلقة بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية، وتعديل المخاطر، والخصم، وذلك من حيث توافقها مع متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 17، وكذلك مدى اتساقها مع الممارسات المعتمدة في القطاع.
- تقييم مدى مناسبة الافتراضات الإكثورية الرئيسية المستخدمة، بما في ذلك نسب المطالبات وأنماط تطورها.
- إعداد تقدير مستقل للتدفقات النقدية المستقبلية المتعلقة بالمطالبات المتكبدة التي لم يتم تسويتها في تاريخ التقرير، سواء كانت مُبلغ عنها أم لا، باعتبارها جزءاً من أفضل تقدير للالتزام عن المطالبات المتكبدة، باستخدام اختبارات الحساسية على الجوانب الرئيسية التي تتطلب أحكاماً تقديرية، وذلك لتحديد نطاق معقول ومقارنته بتقدير الإدارة.
- تقييم منهجية الإدارة في تحديد تعديل المخاطر بالنسبة لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 17، وإجراء تقييم مستقل للتأكد من أن تعديل المخاطر يقع ضمن منهجية المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 17 التي وضعتها الإدارة.
- إجراء احتساب مستقل لتأثير القيمة الزمنية للنقود على مكونات الالتزام عن المطالبات المتكبدة، ومقارنته بتقدير الإدارة.

قمنا بكفاية وملاءمة الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية المجمعة.

## المعلومات الأخرى

إن أعضاء مجلس الإدارة مسؤولون عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من تقرير مجلس الإدارة (باستثناء البيانات المالية المجمعة وتقرير مراقب الحسابات عليها)، والذي حصلنا عليه قبل تاريخ تقرير مراقب الحسابات المائل، والتقرير السنوي الكامل للمجموعة الذي من المتوقع أن يتم إنجازه لنا بعد ذلك التاريخ.

إن رأينا عن البيانات المالية المجمعة لا يغطي المعلومات الأخرى، ولا ولن نبدي أي استنتاج بأي شكل للتأكيد عليها.

تتصر مسؤوليتنا فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية المجمعة في قراءة المعلومات الأخرى الواردة أعلاه، وعند القيام بذلك، نأخذ في الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض جوهرياً مع البيانات المالية المجمعة أو مع ما حصلنا عليه من معلومات أثناء عملية التدقيق، أو ما قد يشير إلى وجود تحريفات جوهريّة بها.

إذا توصلنا - بناءً على العمل الذي قمنا به على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مراقب الحسابات - إلى وجود تحريفات جوهريّة في هذه المعلومات الأخرى، فإننا ملزمون ببيان هذه الحقائق في تقريرنا. هذا وليس لدينا ما نسجله في هذا الخصوص.

في حال استنتاجنا وجود تحريفات جوهريّة عند اطلاعنا على التقرير السنوي الكامل للمجموعة، فإنه يتوجب علينا الإبلاغ عن ذلك للمسؤولين عن الحوكمة.

## مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة فيما يتعلق بالبيانات المالية المجمعة

إن الإدارة مسؤولة عن الإعداد والعرض العادل للبيانات المالية المجمعة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للتقارير المالية، ووفقاً لأحكام قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية، وعن أنظمة الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لتمكين من إعداد بيانات مالية مجمعة خالية من التحريفات الجوهريّة، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية المجمعة، فإن الإدارة تعد مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها كمنشأة مستمرة والإفصاح، حسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بهذه الاستمرارية، وكذلك استخدام أساس الاستمرارية

المحاسبي إلا إذا كانت الإدارة تعترف بتصفية المجموعة أو وقف أنشطتها أو لم يكن لديها أي بديل واقعي سوى القيام بذلك.

ويتولى المسؤولون عن الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

## مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية المجمعة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول عفاً إذا كانت البيانات المالية المجمعة ككل خالية من أي تحريف جوهري، سواء كان ناشئاً عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. يمثل التأكيد المعقول مستوى عالياً من التأكيد، ولكنه لا يعد ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف يكشف دوماً عن أي تحريف جوهري في حال وجوده، وتنشأ التحريفات من الاحتيال أو الخطأ، وتعتبر جوهريّة إذا كانت من الممكن أن تؤثر، منفردة أو مجتمعة، بشكل معقول على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه البيانات المالية المجمعة.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، فإننا نمارس الأحكام المهنية ونحافظ على الشك المهني خلال عملية التدقيق. كما أننا نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريفات الجوهريّة للبيانات المالية المجمعة، الناشئة سواء من الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق المناسبة لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة لتوفير أساس لرأينا. إن خطر عدم اكتشاف أي تحريف جوهري ناشئ عن الاحتيال يعتبر أعلى من ذلك الذي ينشأ عن الخطأ، نظراً لأن الاحتيال قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز لأنظمة الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات العلاقة بعملية التدقيق بغرض تصميم إجراءات التدقيق التي تعتبر مناسبة وفقاً للظروف، وليس لغرض إبداء الرأي حول فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي أعدها الإدارة.
- التوصل إلى استنتاج حول مدى ملاءمة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية المحاسبي، وما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً جوهريّة فيما يتعلق بقدرة المجموعة على مواصلة أعمالها كمنشأة مستمرة بناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، وفي حال استنتاج وجود عدم تأكيد جوهري، فإننا مطالبون بلفت

الانتباه في تقرير مراقب الحسابات إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في البيانات المالية المجمعة، أو تعديل رأينا إذا كانت الإفصاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا تستند إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير مراقب الحسابات الخاص بنا. ومع ذلك، فقد تتسبب أحداث أو ظروف مستقبلية في أن تتوقف المجموعة عن مواصلة أعمالها كمنشأة مستمرة.

- تقييم العرض العام للبيانات المالية المجمعة وهيكلها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وتحديد ما إذا كانت البيانات المالية المجمعة تمثل المعاملات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.
- نظرية وتنفيذ تدقيق المجموعة للحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو وحدات الأعمال داخل المجموعة كأساس لتكوين رأي حول البيانات المالية للمجموعة، ونحن مسؤولون عن توجيه ومراجعة والإشراف على أعمال التدقيق التي تُنفذ لأغراض التدقيق الخاص بالمجموعة، ونبقى وحدنا المسؤولين عن رأي التدقيق الخاص بنا.

نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بنطاق وتوقيت التدقيق المخطط لهما واكتشافات التدقيق الجوهريّة، بما في ذلك أي أوجه قصور جوهريّة في أنظمة الرقابة الداخلية نحددها خلال أعمال التدقيق.

كما أننا نقدم للمسؤولين عن الحوكمة بياناً بأننا قد التزمنا بمتطلبات المعايير الأخلاقية المناسبة فيما يتعلق بالاستقلالية، وإبلاغهم بجميع العلاقات وغيرها من الأمور التي من المعقول الاعتقاد بأنها تؤثر على استقلاليتنا، وعند الاقتضاء، الإجراءات المتخذة لإزالة التهديدات أو الإجراءات الوقائية.

ومن بين الأمور التي يُبلغها للمسؤولين عن الحوكمة، نقوم بتحديد تلك الأمور الأكثر أهمية في أعمال التدقيق التي قمنا بها على البيانات المالية المجمعة للسنة الحالية، والتي تعد بالتالي أمور التدقيق الرئيسية. ونقوم بتوضيح هذه الأمور في تقرير مراقب الحسابات الخاص بنا ما لم يحظر القانون أو التنظيمات الكشف العلني عنها، أو عندما نقرر، في حالات نادرة للغاية، أنه لا ينبغي الإبلاغ عن أمر ما في تقريرنا لأنه قد يكون من المعقول توقع أن تزيد الآثار العكسية عن المصلحة العامة من جراء الإبلاغ عن هذا الأمر.

برأينا أيضاً أن الشركة الأم تحتفظ بدفاتر محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية المجمعة بالإضافة إلى محتويات تقرير مجلس الإدارة المتعلقة بهذه البيانات المالية المجمعة متفحة مع ما ورد في دفاتر الشركة. كما نفيديكم بأننا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأداء مهمتنا وأن البيانات المالية المجمعة تتضمن كل ما نص عليه قانون

الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم، بصيغتهما المعدلة، وأنّ الجرد قد أجري وفقاً للأصول المرعية، وأنه في حدود المعلومات التي توفرت لدينا واعتقادنا، لم تقع خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025 أي مخالفات لقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية أو لعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم، بصيغتهما المعدلة، على وجه قد يؤثر جوهرياً في نشاط المجموعة أو في مركزها المالي المجمع.

علوّة على ذلك، نفيديكم بأنه لم يرد إلى علمنا خلال تدقيقنا وجود أي مخالفات للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية والتعديلات اللاحقة عليه ولائحته التنفيذية خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 على وجه قد يؤثر جوهرياً في نشاط المجموعة أو في مركزها المالي المجمع.



خالد إبراهيم الشطي

رخصة رقم 175  
برايس وترهاوس كوبرز (الشطي وشركاه)

2 مارس 2026  
الكويت